أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها

فريال منال عزي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2
الجزائر

ملخص
جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على إشكالية التعامل بالأدوات المالية ومحاسبة التحوط التي جاءت لفرض قواعد وأسس للتحكم بالتعامل في السوق المالي واستخدام الأدوات المالية، وخاصة المشتقات في التحوط ضد المخاطر المحتملة، فبالحديث عن محاسبة التحوط لابد من فهم العناصر الأساسية للتحوط من بنود تحوط وكيفية استخدام الأدوات المالية لتغطية المخاطر المحتملة وكيف لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من توجيه طرق القياس والإفصاح المحاسبي لعمليات التحوط المتبعة.
الكلمات الدالة: محاسبة التحوط (المحاسبة عن تغطية المخاطر)، الأدوات المالية،التحوط.

مقدمة

يشهد العالم اليوم تغيرات كبيرة في مجال الاقتصاد والتجارة الذي كان من شأنه تسريع عجلة تطور وتغير علم المحاسبة الذي أصبح نظاما متكاملا يقوم على تنظيم العمليات بالمؤسسات الاقتصادية وإعداد مختلف التقارير المالية التي من شأنها تزويد مختلف المستخدمين دوليا بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة من هنا ظهرت حتمية إيجاد ووضع قواعد ومفاهيم موحدة بين مختلف دول العالم للقضاء على الاختلافات وتسهيل عملية المقارنة والتي تم تجسيدها من خلال معايير محاسبية دولية تحظى بقبول عام على مستوى دولي، ومع تزايد أهمية الأسواق المالية كأهم ملجأ للتمويل بالنسبة للمؤسسات

Abstract
In this study we will identify the hedge accounting aims to extend the control rules in the financial markets and we shall give the definition of the essential elements of hedging, and how to use the which is the hedging instruments, the hedged items, the financial instruments to cover the potential risks .
As well as how the international accounting and financial reporting standards (IAS/IFRS) guidance the measurement methods and accounting disclosures of hedge operations.
Keywords: Hedge accounting, financial instruments, hedge.

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2014.

الاقتصادية وغيرها من المتعاملين وما يجتاح التعامل فيها من مخاطر كان من شأنها التسبب في انهيار أكبر الشركات العالمية بسبب الضبابية وعدم الشفافية التي كانت تمارسها هذه الأخيرة، زادت أهمية تسليط الضوء على إشكالية التلاعب بالدخل وحتمية إعداد معايير محاسبية ومالية تدير وتوجه التعامل بالأدوات المالية والتحوط ومدى نجاعة محاسبة التحوط في التحكم بعملية الإقرار بمختلف الأرباح والخسائر الناجمة عن الدخول في معاملات للتخفيض من درجة الخطر المتوقع باستخدام مختلف الأدوات المالية المعاصرة.

الإشكالية: ما مدى أهمية تبني المعايير المحاسبية و المالية الدولية عن محاسبة التحوط و ماهي أساليب ممارستها ؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوري قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي المحاسبة عن تغطية المخاطر أو محاسبة التحوط؟

2- ما هي المعايير المحاسبية والمالية الدولية عن محاسبة التحوط؟ وكيف يتم تطبيقها؟

3- إلى ماذا تهدف المعايير المحاسبية والمالية الدولية عن محاسبة التحوط؟

وللإجابة عن مضمون السؤال المحوري والأسئلة الفرعية، نتطرق بالدراسة والتحليل إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مفاهيم المحاسبة عن تغطية المخاطر:

قبل الحديث عن المعايير المحاسبية و المالية التي توجه كلا من القياس و الإفصاح عن محاسبة التحوط، ارتأينا إلزامية تحديد وإبراز أهم المفاهيم المرتبطة بكل من تغطية المخاطر، ومحاسبة التحوط.

أولا: مفهوم التحوط: Hedging

يمكننا أن نعرف التحوط بأنه تقنية مالية تستخدمها المؤسسة لمواجهة المخاطر المحتملة، والناجمة أساسا عن تقلبات الأسعار المختلفة في السوق المالي، فالمتحوطون يدخلون في معاملات لحماية أنفسهم من التغيرات المحتملة في السوق المالي.

ثانيا:مفهوم محاسبة التحوط : Hedging Accounting

تتمثل في مختلف الأسس، والقواعد التي تحكم عملية التحوط لتسمح من تقديم قوائم مالية بدرجة شفافية، ومصداقية أكبر بالنسبة للمؤسسات،فمحاسبة التحوط تطبق على علاقة التحوط وليس على أداة التحوط ،وتتجلى هذه العلاقة في الرابط بين بند التحوط، وأداة التحوط المستخدمة.

ثالثا:ما هي أصناف التحوط: Categories of hedges ؟

تتمثل أصناف التحوط أساسا في:

1- تحوط القيمة العادلة:Fair Value Hedge

يهدف تحوط القيمة العادلة للحد من التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو خصم بالميزانية يكون له أثر في قائمة الدخل،أي أن تحوط القيمة العادلة هو عبارة عن الدخول في معاملة لتغطية المخاطر التي قد تحدث خللا في قائمة الدخل، وتؤثر على كل من الربح والخسارة بالمؤسسة. (1)

2- تحوط التدفق النقدي Cash flow hedge:

يهدف تحوط التدفق النقدي للحد من التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، فهو تحوط ضد مخاطر التقلبات المحتملة للتدفقات النقدية المستقبلية، والخاصة بأداة التحوط أو بمعاملة مستقبلية، كشراء وبيع يتوقع أن يؤثر على صافي الربح أو الخسارة. (2)

3- تحوط الاستثمار الصافي للفروع الأجنبية:

يتمثل تحوط الاستثمار الصافي لكيان أجنبي أساسا في التحوط ضد مخاطر تغير أسعار الصرف، والخاصة بالمؤسسات الأجنبية التابعة أو الفروع، هذا الخطر له أثر على جزء من صافي الأصول المالية بالمؤسسة، والتي على عاتق المؤسسة حمايتها من خلال تغطية المخاطر، وذلك قد يكون لتصحيح الودائع و القروض ذات الطبيعة المالية والتي لم يتم التخطيط لعملية سدادها في المستقبل القريب، والتي عقدت من قبل شركة في شركة أخرى. (3)

رابعا: ما هي الأدوات المالية المستخدمة في التحوط ؟

تتمثل الأدوات المالية التي يتم استخدامها في تغطية المخاطر المحتملة أساسا في الأدوات المالية الثانوية، أو كما يطلق عليها بالمشتقات المالية والتي نبينها فيما يلي:

1-العقود الآجلة: (Forward Contracts)

العقد الآجل من نوع " Forward" يمثل تعهدا أو التزاما بشراء أو بيع كمية معينة من المواد أو السلع بسعر يتم تحديده حالا بتاريخ إبرام العقد على أن تتم العملية مستقبلا،و بالتالي فعند بلوغ تاريخ استحقاق هذه العقود،ففي حالة ارتفاع أسعار هذه السلع أو العقود فإن المشتري يحقق ربحا من العقد الآجل أما في حالة انخفاض الأسعار تحدث خسارة. (4)

2- العقود المستقبلية: (Futures Contracts)

العقد المستقبلي من نوع Futures يشبه إلى حد كبير العقد الآجل Forward، ذلك

لأن كلا من العقدين يلتزم بتنفيذهما بالآجل والسعر يحدد مسبقا، سوى أن العقود المستقبلية هي عقود منظمة تحكمها قواعد وقوانين في بورصة منظمة تضمن لكل ذي حق حقه على عكس العقود الآجلة التي ترتكز على الالتزامات الشخصية.

3-عقود الاختيار"الخيارات"(Options Contracts):

عقد الخيار هو عقد مستقبلي بسعر محدد حالا، يملك فيه مشتري العقد الاختيار في تنفيذ أو عدم تنفيذ الخيار بالشراء أو البيع، وممارسة هذا الحق لا يتم تطبيقها إلا خلال أو عند تاريخ الاستحقاق المحدد (أي بعد هذا التاريخ تنتهي صلاحية العقد) وذلك حسب نوع عقد الخيار،ففي عقود الخيارات الأوروبية يمكن التنفيذ فقط عند تاريخ انتهاء الصلاحية، أما في عقود الاختيار الأمريكية يمكن فيها التنفيذ في أي وقت من تاريخ إبرام العقد حتى تاريخ انتهاء الصلاحية. (5)

3-1أنواع عقود الخيار: هناك نوعان أساسيان من عقود الخيارات المتاحة في التعاملات بالأسواق المالية وهي عقد خيار الشراء Call Option ، وعقد خيار البيع Put Option : (6)

3-1-1 عقد خيار الشراء Call Option: عقد خيار الشراء يمنح لمشتري خيار الشراء الحق في شراء كمية الأداة المالية الأساسية، أو الأصل المعني بالسعر المحدد بتاريخ إبرام العقد، وذلك عند تاريخ انتهاء صلاحية العقد في حالة عقد الخيار الأوروبي،أو قبل ذلك التاريخ في حالة عقد الخيار الأمريكي، ومشتري العقد له الحق وليس الالتزام، أي أن له الصلاحية في تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد،في المقابل يلتزم بائع عقد خيار الشراء بتوفير الأداة محل التعاقد عند ممارسة العقد من قبل المشتري.

3-1-2 عقد خيار البيع Put Option: يمنح الحق وليس الالتزام لمشتري خيار البيع لبيع كمية محددة من الأداة المالية الأساسية أو الأصل المالي بسعر محدد، وذلك يتم قبل،أو عند تاريخ الاستحقاق المتفق عليه (حسب نوع الخيار أوروبي أو أمريكي)، وفي المقابل فإن بائع خيار البيع له الالتزام بتوفير السيولة اللازمة أي سعر التنفيذ لشراء الأداة المالية الأساسية بتاريخ ممارسة العقد من قبل المشتري.

4- عقود المبادلة (SWAPS):

عقد المبادلة هو عبارة عن عقد أو اتفاق بين طرفين لتبادل تدفقات نقدية لفترة زمنية محددة، ففي كل تاريخ تسوية يتبادلان فقط رصيد التصفية، وهناك نوعين أساسيين من المبادلات هما مبادلات أسعار الفائدة و مبادلات العملة. (7)

4-1 مبادلة أسعار الفائدة: (Interest Rate Swaps): المدفوعات فيها تكون بعملة واحدة، إذ يتم احتساب التدفقات النقدية باستخدام معدلات فائدة مختلفة ،أي أن أحد الأطراف يقوم بدفع معدل فائدة ثابت على عملة ما،و الطرف الآخر يدفع معدل فائدة متغير استنادا إلى مؤشرات السوق كالـ LIBOR، والحالة الثانية أن تتم المبادلة

وفقا لمعدل فائدة ثابت أو متغير لكلا الطرفين.

2-4 مبادلة أسعار صرف العملات (Foreign Currency Swaps): هي كذلك تحتوي على مدفوعات لأسعار فائدة، والاختلاف يكمن في أنها تكون بعملتين مختلفتين، وهناك ثلاث حالات ممكنة معدل ثابت Fixed Fixed Swap، ثابت متغير Fixed Floating Swap، متغير Floating Floating Swap. (8)

خامسا: ما هي بنود التحوط ؟

بنود التحوط هي العناصر التي قد تؤدي إلى مخاطر تمس الوضعية المالية للمؤسسة،و بصفة خاصة الدخل فتؤثر مباشرة على قائمة الدخل باعتبارها أهم عنصر يعبر عن التدفقات النقدية بالمؤسسة (9) وبإمكاننا إيجاز أهم المخاطر التي تواجه أي مؤسسة فيما يلي:

1-مخاطرة أسعار السلع:

تمثل التقلبات التي تحدث في مختلف أنواع السلع التي تنتجها أو تتعامل فيها المؤسسة، حيث تتعرض هذه السلع للتغيرات المستمرة في الأسعار، مما يؤثر على إيرادات المؤسسة.

2-مخاطرة أسعار صرف العملات:

وتتمثل في مخاطرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا ما يواجه مختلف المؤسسات التي تتعامل بأنواع مختلفة من العملات،كالشركات متعددة الجنسيات التي لها عدة فروع على مستوى العالم،أو التي تتعامل بالبيع والشراء من عملاء وموردين أجانب بعملات أجنبية، كذلك التعامل مع مختلف المؤسسات المالية الأجنبية كالبنوك عند الاقتراض بعملات أجنبية، فمن شأن التغيرات في أسعار صرف هذه العملات أن يؤثر على أصول وخصوم المؤسسة المقيمة بعملات أجنبية، وكذلك على تدفقاتها النقدية.

3- مخاطرة أسعار الفائدة:

وتتمثل هذه المخاطرة في التغيرات في معدلات الفائدة بالسوق المالي، والتي قد تؤثر على الأنشطة المالية بالمؤسسة التي تعتمد على أسعار الفائدة في مختلف عمليات الإقراض والاقتراض، حيث أن التقلبات في أسعار الفائدة من شأنها التأثير على مدفوعات، ومقبوضات المؤسسة المستقبلية.

4-مخاطرة أسعار الأوراق المالية:

يمكننا القول أن هذه المخاطرة هي أشمل نوع من أنواع المخاطرة، وهي التغيرات في القيمة السوقية أو القيمة العادلة للأوراق المالية (الأسهم، والسندات).

وذلك قد ينجم عن عدة أسباب قد تكون لتغير أسعار الصرف أو نظرا لتغير أسعار الفائدة، أسعار السلع، كما قد تحدث تغيرات في القيمة السوقية للسهم دون حدوث تغيرات في أسعار هذه الأخيرة.

أما فيما يخص كيفية استخدام الأدوات المالية المعاصرة في تغطية المخاطر،فهي تتمثل أساسا في استخدام نوع من أنواع الأدوات المالية المعاصرة أو المشتقة في تغطية خطر معين من المخاطر التي قمنا بذكرها، كأن تستخدم المؤسسة فرضا عقدا مستقبليا من نوع futures لمواجهة خطر تغيرات أسعار الصرف، أو أن تدخل في عقد مبادلة أسعار الفائدة (أي أداة التحوط) لتحمي نفسها من التغيرات في أسعار الفائدة،أي أن بند التحوط هنا هو مخاطرة التغير في أسعار الفائدة .

فمحاسبة التحوط هي المحاسبة التي جاءت لتوجه عمليات القياس، والإفصاح المحاسبي لاستخدام كل نوع من أنواع الأدوات المالية المشتقة لتغطية المخاطر المختلفة، التي قد تواجه المؤسسات،فلتقوم المؤسسة فرضا بتغطية مخاطرة أسعار السلع قد تختار شراء عقد آجل ليضمن لها التحوط ضد التغير في الأسعار مستقبلا، و لهذا فإن محاسبة التحوط في نظرنا هي التي تقدم التفاصيل التي توجه أي عملية إقرار أو قياس لهذه التعاملات وكل ما يرتبط بكيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات و المخاطر المغطاة، من هنا فقد كانت معايير المحاسبة الدولية هي أحسن مرجع للمهنيين في كيفية التطبيق، إذ تبين متى يمكن أن تتأهل بعض الأدوات المالية المشتقة كأداة تحوط فعالة؟ وكذلك هل بعض المخاطر في نظر متخذي القرارات في المؤسسة هي فعلا مؤهلة لتكون موضع للتغطية أم لا؟.

المحور الثاني: المعايير المحاسبية والمالية عن محاسبة التحوط وسبل تطبيقها :

بانفتاح الأسواق المالية العالمية، وزيادة استخدام الأدوات المالية في مختلف المعاملات، زادت اهتمامات مجلس معايير المحاسبة الدولية في توجيه التعامل بها، وخاصة ما شهدته الاقتصاديات العالمية الكبرى من أزمات اقتصادية، ما لعب دورا مهما في زيادة الجهود المبذولة لتحسين المعايير المحاسبية عن التعامل بالأدوات المالية ومحاسبة التحوط ، ولهذا ارتأينا أن نقوم بعرض وتحليل لمختلف المعايير المحاسبية والمالية عن الأدوات المالية ومحاسبة التحوط، من خلال المعيار IAS32 عن عرض الأدوات المالية، و39 IAS عن الاعتراف والقياس، ومعياري التقرير المالي IFRS7 عن الإفصاح، وIFRS9 عن القياس ولاعتراف.

أولا:المعيار المحاسبي الدولي IAS32 عرض الأدوات المالية:

نظرا لأهمية الأدوات المالية كعنصر أساسي لعلاقة التحوط ضمن محاسبة التحوط، فلابد لنا من إظهار كيفية عرض الأدوات المالية من قبل المنشأة في قوائمها المالية خاصة بقائمة المركز المالي، والتي تساعد متخذي القرار في معرفة الوضع المالي للمنشأة، لذا ارتأينا المرور بهذا المعيار الأساسي في عرض الأدوات المالية قبل

الغوص في كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية، والمخاطر المرتبطة بها.

1-ماهي المصطلحات الرئيسية بالمعيار Key Definitions Terms IAS 32

قد جاء المعيار IAS32 ببعض المفاهيم المتمثلة أساسا في:

1-1 الأداة المالية : A Financial Instruments هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما، التزام مالي، أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى (10)' الملاحظ هو أنه وضمن مصطلح أداة مالية تندرج ثلاث عناصر ومصطلحات أساسية ألا وهي أداة حق الملكية، الأصل المالي، والالتزام المالي وهي:

2-1 الأصل المالي: A Financial Asset هو أي أصل يمثل حق تعاقدي لاستلام النقدية ،أو موجودات مالية أخرى من مؤسسة أخرى، أو حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون مواتية للمنشأة favourable to the entity، أو أداة حقوق ملكية في منشأة أخرى.

3-1 الالتزام المالي : A Financial Liability هو أي التزام تعاقدي لتسليم نقدية، أو أصل مالي لمنشأة أخرى، أو التزام تعاقدي لمبادلة أدوات مالية (أصول أو التزامات مالية) مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون غير مواتية للمنشأة Unfavourable to the entity .

4-1 أداة حق الملكية: Equity instrument عقد يعبر عن وجود حقوق ملكية في الأصول بعد طرح الالتزامات. (11)

5-1 الأداة المالية المشتقة : Derivative financial instrument هي عبارة عن أدوات مالية معاصرة يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول موضوع الالتزام (أسهم،سندات، سلع، عملات أجنبية)، حيث تستمد قيمتها من قيمة الأصل المعني، ولا تحتاج إلى استثمارات مبدئية، فالأدوات المالية هي عقود حالية و لكن تسوى في المستقبل. (12).

6-1 القيمة العادلة: Fair value هي المبلغ أو القيمة التي يمكن من خلالها مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بين أطراف راغبة،و في ظل ظروف عادية بموجب عملية تبادل حقيقية تقوم على أسس تجارية.

2- كيف يتم تطبيق متطلبات المعيار IAS32:

ينص المعيار IAS32 أساسا على كيفية تصنيف الأدوات المالية بالمنشأة،إذ يحدد المتطلبات المحاسبية لعرضها و تصنيفها إما إلى أصول مالية ،أو التزامات مالية، أو حقوق ملكية وكذا يزود بتوجيهات بشأن تصنيف العوائد المتعلقة بهذه الأدوات المالية من فوائد، أرباح أسهم، والأرباح والخسائر (gains & losses) الناجمة عنها، ويبين

كذلك متى يمكن إجراء مقاصة بين عناصر الأصول،و الخصوم والتي نبينها بتفصيل أكبر فيما يلي:

2-1 كيف يتم التصنيف كالتزام أو حق ملكية: Classification as liabilities or equity يجب على مصدر الأداة المالية أو أحد أجزائها أن يصنف هذه الأدوات عند الاعتراف الأولي كالتزام مالي، أو أداة حق ملكية، أو أصل مالي وفقا لجوهر العقد المبرم مع الغير، و تعريف كل من الالتزام والأصل المالي، وأداة حق الملكية. (13)

أي لابد من تصنيف الأدوات حسب مفهومها،و الاعتراف بكل نوع منها ضمن القوائم المالية للمنشأة (قائمة المركز المالي أو الميزانية).

2-2 كيف يتم التعامل مع الأدوات المالية المركبة: Compound Financial Instruments يجب على مصدر الأداة المالية غير المشتقة أن يقوم بتقييمها لتحديد إن كانت هته الأدوات تحتوي على جزئين، جزء يمثل الالتزام والآخر أداة حق الملكية، إذ يجب وفقا للمعيار IAS 32 أن يتم تصنيف الأداة المالية المركبة بشكل منفصل كالتزامات مالية أو أداة حقوق الملكية (14)، ويتم تصنيف الأداة المالية المركبة عند الاعتراف المبدئي بتحديد عنصر الالتزام من المبلغ الإجمالي أولا ومنه يتم استخراج جزء أداة حق الملكية من خلال اعتماد القيمة العادلة. (15)

2-3كيف يتم التعامل مع أسهم الخزينة Treasury Shares or Stocks: أسهم الخزينة هي الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية المصدرة، والمعاد شرائها من قبل المؤسسة، أو إحدى فروعها.(16)

فخلال فترة الاقتناء لا تعد هذه الأسهم متداولة (17)، ويتم خصم المبلغ المدفوع من أدوات حقوق الملكية مباشرة و لا يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر.

2-4 كيف يتم عرض الفوائد، التوزيعات، الأرباح والخسائر: إن تصنيف الأدوات المالية كالتزام ، أو أدوات حق الملكية هو الذي يحدد ما إذا كانت الفوائد، أرباح الأسهم، و الخسائر المتعلقة بهذه الأدوات المالية هي المعترف بها في الربح،أو الخسارة،أو مباشرة في حقوق المساهمين ضمن أدوات حقوق الملكية.

2-5 متى تتم المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية:

Offsetting a financial asset and a financial liability

يمكن إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية، فقط عندما يكون هناك نص قانوني يلزم بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم، ووجود نية من قبل الشركة للتسوية عن طريق الصافي، أو لتسوية المبالغ على حد سواء، أي الاعتراف بالأصل وسداد الالتزام في الوقت نفسه. (18)

فبانتهاج أو تبني المعيار IAS32 لابد للمؤسسة من أن تأخذ بعين الاعتبار التقسيمات الواردة بخصوص الأدوات المالية، كأصول،أو التزامات مالية، أو أداة حق ملكية، وكذلك أسس عرض، أو الاعتراف المبدئي للأدوات المالية ضمن قائمة المركز المالي بصفة خاصة، إضافة إلى كل ما يرتبط بهذه الأدوات من تقييم وعرض للأرباح، والخسائر، والتوزيعات، والفوائد، وإمكانية إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية.

فمن خلال قواعد العرض التي جاءت بالمعيار IAS32، نلاحظ أن هناك توجه نحو إظهار قوائم بجانبها المالي إضافة للجانب المحاسبي، هذا ما يلعب دورا مهما في إظهار قوائم مالية ذات شفافية أكبر تسمح لمتخذي القرارات، ومستخدمي هذه القوائم على اختلافهم من معرفة، وتحليل منهجي وواقعي للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والمركز المالي لها.

ثانيا:المعيار المحاسبي IAS 39 الأدوات المالية الاعتراف و القياس:

تكمن أهمية إدراجنا للمعيار IAS39 كونه أول معيار محاسبي جاء ليوجه قواعد الاعتراف والقياس للأدوات المالية، فموضوع استخدام الأدوات المالية لتغطية المخاطر المحتملة لا يخلو من جانبه المحاسبي المتعلق بكيفية القياس والاعتراف عن هذه الأدوات المالية، لهذا فتبني المعيار IAS39 يعد جد مهما لتوجيه الاعتراف والقياس من جهة، والمحاسبة عن تغطية المخاطر أو محاسبة التحوط التي تضمنها هذا المعيار من جهة أخرى.

1- كيف يتم تطبيق متطلبات المعيار IAS39 الأساسية؟

1-1 كيف يتم الاعتراف المبدئي؟ Initial Recognition مفهوم الاعتراف Recognition ،يدل على متى يجب على المؤسسة أن تعترف بأصل، أو التزام مالي مبدئيا في الميزانية العمومية، والأساس في الاعتراف طبقا لـ IAS39 هو أن المنشأة يجب عليها الاعتراف بالأصل،أو الالتزام المالي في ميزانيتها العمومية فقط عندما تصبح طرفا في الاشتراطات التعاقدية لأداة مالية ، ويتم ذلك باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية.

1-1-1 ما هو تاريخ التعامل؟ هو التاريخ الذي يتم فيه شراء أو بيع أصل أو سداد التزام مالي.

1-1- 2 ما هو تاريخ التسوية؟ هو التاريخ الذي يتم فيه تحويل الأصل للمنشأة أو التحويل للغير.

1-2 كيف يتم التوقف عن الاعتراف؟ مصطلح " استبعاد " Derecognition، يشير إلى متى يجب على المنشأة إزالة الأصول أو الالتزامات من الميزانية.

و يتم إلغاء الاعتراف بأصل، أو جزء منه عندما تفقد المؤسسة السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل،أو عند تحويله لطرف آخر بالبيع أو غيره،و إذا تم نقل كافة المخاطر و المنافع المتعلقة به (حقوق الملكية). (19)

وعند التوقف عن الاعتراف يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية، و المقابل الذي استلم لقاء التخلي عن الأصل في قائمة الدخل، و يتم الاعتراف بالرصيد أو متراكم الأرباح و الخسائر ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل كذلك،أما عند التوقف عن الاعتراف بجزء فقط من الأصول المالية، فيتم توزيع القيمة الدفترية بين الجزء المتخلى عنه و الجزء المتبقى، و يتم اعتماد القيمة العادلة لتقييم الجزء الملغى.

أما الالتزامات المالية فيتم إلغائها فقط عند القيام بسدادها، ويعترف بالأرباح والخسائر الناجمة عن التبادل كذلك في قائمة الدخل.

3-1 كيف يتم القياس المبدئي؟ عند الاعتراف المبدئي تقاس الأصول، والالتزامات المالية بالقيمة العادلة + تكاليف العملية Transaction costs، باستثناء الأصول والمطلوبات المصنفة ضمن الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة،فتقاس بثمن الشراء أما مصاريف الشراء فتدرج في قائمة الدخل كمصاريف،وإذا تم اعتماد محاسبة تاريخ التسوية سيتم القياس لاحقا عند إعداد القوائم المالية بالتكلفة أو التكلفة المطفأة و مبدئيا يتم القياس بالقيمة العادلة. (20)

4-1 كيف يتم تصنيف الأصول المالية والقياس اللاحق لها: يتطلب المعيار تصنيف الأصول المالية ضمن أحد الفئات التالية:

1-4-1 الصنف الأول: الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة Financial Asset at fair value through profit or loss وهي مجموعتين : (21) **المحددة Designated:** أي التي تم الاعتراف المبدئي لها على أساس أنها تحسب بالقيمة العادلة إضافة إلى:

المنشأة لأغراض المتاجرة في السوق المالي : Held for trading وهي التي يكون الغرض الأساسي من حيازتها هو بيعها وتحصيل أرباح من ذلك.

2-4-1 الصنف الثاني: الأصول المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق Held to maturity investments وهي الأصول التي ترغب المؤسسة بالاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم إظهارها بالتكلفة التاريخية وانتقاص المخصصات والإهتلاكات.

3-4-1 الصنف الثالث: القروض والحسابات المدينة loans and receivables و تمثل الموجودات المالية التي تحصل عليها المؤسسة عن طريق تقديم قروض أو خدمات بطريقة مباشرة،و تقاس بالتكلفة مطروحا منها تدني القيمة.

1-4-4الصنف الرابع: الأصول المالية المتاحة للبيع Available for sale financial instruments وهي التي لا تمثل أي صنف من الأصناف السابقة، و يمكن للشركة أن تبيعها في أي وقت وتحقق عائدا بها عند الحاجة،و تقاس بالقيمة العادلة دون مخصصات تدني القيمة. (22)

1-5كيف يتم القياس اللاحق للأصول المالية: بعد الاعتراف المبدئي يتم إعادة القياس عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة، أو بالتكلفة طبقا لنوع الأصل المالي كما يلي:

- ✓ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة: تقيم بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في قائمة الدخل.
- ✓ الأصول المعدة للبيع: تقيم بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في قائمة حقوق الملكية باستثناء الحالة التي تتدنى فيها قيمة الأصول بشكل مستمر، أو كانت هناك تغيرات ناتجة عن أسعار الصرف للأصول فيعترف بها ضمن قائمة الدخل.
- ✓ الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: تتم عملية التقييم بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، و كذلك القروض والذمم المدينة.

وفي حالة عدم وجود سوق نشط و تعذر تحديد القيمة العادلة يجب القياس بالتكلفة.

التكلفة المطفأة = متحصلات البيع- القيمة الدفترية + الأرباح غير المحققة

وعند إلغاء الاعتراف يتم تحويل رصيد الربح و الخسارة من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

1-6 كيف يتم التصنيف والقياس اللاحق للخصوم المالية: Classification of financial liabilities: تقسم إلى صنفين رئيسيين هما: (23)

1-6-1الصنف الأول:الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة

وهي:**المحددة Designated:**عند الاعتراف المبدئي

إضافة **إلى المقتناة لغرض المتاجرة:** أي لغرض البيع وتحقيق الأرباح.

1-6-2الصنف الثاني: الالتزامات المالية الأخرى: التي تقاس باستعمال أسلوب الفائدة الفعال.

1-7 كيف تتم عملية إعادة التصنيف: Reclassification تقوم عملية إعادة التقييم أساسا على ما يلي:

- ✓ لا يجوز إعادة تصنيف الأدوات المالية من وإلى فئة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة .

✓ إن أصبح التصنيف ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق غير ملائم،يجب إعادة التصنيف إلى فئة معدة للبيع وإعادة القياس بالقيمة العادلة، أما إذا كان المبلغ مهم نسبيا يتطلب المعيار إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى متاحة للبيع، وتسجيل الفرق بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة بإعادة التصنيف ضمن حقوق الملكية.

✓ لا يجوز إعادة تصنيف القروض والذمم المدينة إلى أصول متاحة للبيع.

1-8 كيف يتم التعامل مع بيع الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو إعادة تصنيفها:

عند قيام المؤسسة ببيع،أو إعادة تصنيف جزء كبير من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يمنع التصنيف في هذا الصنف لمدة سنتين،إلا إذا كان بيع الاستثمار قريب من تاريخ الاستحقاق، أو أن تتم عملية البيع بعد تحصيل كامل دفعات الأصل، وكذا إن كانت المبيعات خارج سيطرة المؤسسة. (24)

1-9 كيف يتم التعامل مع انخفاض قيمة الأصول المالية و عدم تحصيلها: عند إعداد الميزانية يتم تقييم إذا كان هناك دليل على انخفاض قيمة الأصول وفق مؤشرات أهمها:

✓ وجود صعوبات عند أحد الطرفين .
✓ عدم التزام المصدر للعقد ببنود العقد كعدم دفع الفوائد مثلا.
✓ احتمالية إفلاس المصدر أو جدولة الديون.
✓ عدم وجود سوق نشط للأصل المالي .
✓ توفر معلومات حول انخفاض مهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصول.
✓ الاعتراف بخسارة انخفاض في قيمة الأصل للفترة السابقة.

وتنطبق متطلبات انخفاض القيمة على كل فئات الأصول عدا الأصول بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والالتزامات المالية، ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في بيان الدخل.

1-10كيف تتم محاسبة التحوط : Hedging Accounting محاسبة التحوط والتي أقرها المعيار المحاسبي رقم IAS 39 تعمل على التحكم في معاملات تغطية المخاطر متضمنة قواعد توجه عمليات القياس والإفصاح المحاسبي لها، وتنظم التوقيت المناسب للإفصاح عن المكاسب والخسائر في قائمة الدخل. (25)

فحسب المعيار IAS 39 تكون علاقة التحوط مؤهلة للخضوع لمحاسبة التحوط إذا وفقط إذا استوفت جميع الشروط التالية: (26)

أ- في بداية التحوط هناك تحديد، وتوثيق رسمي Formal designation and

documentation لعلاقة التحوط،و هدف إدارة المخاطر بالمنشأة، وإستراتيجيتها في التحوط، وتحديد كل من أداة التحوط وبند التحوط، وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط لها، وكيفية قيام المنشأة بتقييم فعالية أداة التحوط في مواجهة مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط، أو التدفقات النقدية الناجمة عن المخاطر المتحوط لها.

ب- من المتوقع أن تكون عملية التحوط فعالة للغاية (80 إلى 125%) في تحقيق موازنة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية بما يتماشى مع إستراتيجية إدارة المخاطر المتبعة.

ت- بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يجب أن تكون المعاملة المتوقعة موضع التحوط شديدة الاحتمال، ويجب أن يقدم التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة.

ج- يمكن أن يتم قياس فعالية التحوط بموثوقية أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط.

ح- يمكن تقييم التحوط بشكل مستمر وتحديد فعاليته في جميع التقارير المالية محل التحوط.

1- 11متى تطبق عدم الاستمرارية في تطبيق محاسبة التحوط : Discontinuation of hedge accounting يجب التوقف عن استخدام محاسبة التحوط في الحالات التالية:

- ✓ فشل علاقة التحوط في اختبار الفعالية.
- ✓ انتهاء صلاحية أداة التحوط ببيعها إلغائها أو تنفيذها.
- ✓ تسوية موقف التحوط الأساسي.
- ✓ اتخاذ قرار من الإدارة بإلغاء علاقة التحوط.
- ✓ أو في تغطية التدفقات النقدية لم تعد المعاملات المتحوط لها محتملة الوقوع بشكل كبير.

فبتطبيق المعيار IAS 39 يمكننا أن نلاحظ أن عملية التقييم، والاعتراف، والقياس للأصول والالتزامات المالية أو الأدوات المالية للمنشأة بصفة عامة فيها توجه نحو القياس من خلال تبني مفهوم القيمة العادلة؛ فالملاحظ هو أنه وعند الاعتراف المبدئي لابد للمؤسسة أن تبين الأساس المنتهج فهل تستخدم المؤسسة تاريخ التعامل أم تاريخ التسوية، أي متى تقوم بالاعتراف بأصولها والتزاماتها المالية، كذلك توضح كيف يتم إلغاء الاعتراف بأصل، أو جزء منه، أو التزام مالي ومتى يتم ذلك.

وما الذي يجب أن تقوم به المؤسسة عند التوقف عن الاعتراف،إضافة لإلزامية تصنيف الأصول والالتزامات، والتي تمكن من القياس اللاحق لها حسب تصنيفها، والحالات التي يمكن فيها إعادة التصنيف، كما جاء المعيار بشروط التأهل للقيام

بمحاسبة التحوط ، والحالات التي يجب على المؤسسة فيها أن تتوقف عن تطبيق هذه الأخيرة.

فعموما بتبني المعيار IAS 39 نجد توجه للقياس من خلال مفهوم القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، كما جاء المعيار بتصنيف جديد لكل من الأصول والالتزامات، والذي يمكن من إظهار الاختلاف في نوع الأصول والالتزامات المالية من جهة، ويوجه كيفية الاعتراف والقياس لكل صنف من هذه الأصناف من جهة أخرى فقياس الأصول المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يختلف عن القياس والاعتراف لصنف الأصول المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق مثلا.

كما منح المعيار IAS39 بديلا في حالة عدم إمكانية القياس بالقيمة العادلة ، ففي بعض الحالات قد يستحيل، أو يتعذر التقييم والقياس باستخدام القيمة العادلة لقلة المعلومات،أو انعدامها كعدم وجود سوق مالي نشط، هنا بإمكان المؤسسة أن تقوم بالتقييم من خلال اعتماد التكلفة المطفأة .

ثالثا:معيار التقرير المالي IFRS7 الأدوات المالية:

تكمن أهمية دراسة المعيار IFRS7، في مجموع الإفصاحات التي يتطلبها بخصوص الأدوات المالية وكل المخاطر المرتبطة بها، وكيفية إدارة المخاطر بالمنشأة، فعملية الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية، ومحاسبة التحوط باستخدام هذه الأخيرة لابد وأن تدفعنا للمرور بجزء آخر بنفس أهمية الاعتراف، والقياس، ألا وهو الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشأة فيما يخص الأدوات المالية وتغطية المخاطر.

1- ما هي المصطلحات الرئيسية بالمعيار؟

مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاق الأداة المالية.

مخاطر السيولة:تتمثل في المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تدبير الأموال لسداد الالتزامات.

مخاطر التدفقات النقدية: وهي المتعلقة بتدفقات الأداة المالية.

مخاطر السوق: وهي التي تؤدي لحدوث تغيرات في القيمة العادلة.

مخاطر أسعار الفائدة: و تتمثل هذه المخاطرة في التغيرات في معدلات الفائدة بالسوق المالي والتي تعتمد على أسعار الفائدة في مختلف عمليات الإقراض والاقتراض، حيث أن التقلبات في أسعار الفائدة من شأنها التأثير على المدفوعات والمقبوضات ، ومن تم على القيمة العادلة.

مخاطر العملة: وهي الخاصة بتغير أسعار صرف العملات.

2--كيف يتم الإفصاح بالمعيارIFRS7: لابد للمنشأة أن تقوم بـــ:

- ✓ الإفصاح عن كل ما يتعلق بالتدفقات النقدية، والظروف المتعلقة بها.
- ✓ الإفصاح عن أساليب القياس، و السياسات المحاسبية المتبعة.
- ✓ الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية،و كل ما يتعلق بسياسات التحوط المتبعة.

و طبقا للمعيار IFRS 7 لابد من الإفصاح عن المعلومات عن الأدوات المالية في كل قائمة كما يلي:

في الميزانية: - الإفصاح عن الأصول المالية و طرق قياسها المتبعة بحسب الأصناف و التي أدرجت في المعيار 39 و كذلك الأمر بالنسبة للالتزامات المالية .

- ✓ الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة، وكل ما يرتبط بها من مخاطر.
- ✓ الإفصاح عن الأدوات المالية المعاد تصنيفها.
- ✓ الإفصاح عن البنود الغير معترف بها محاسبيا في المعيار 39 كتحويلات الأصول .
- ✓ الإفصاح عن معلومات حول الأصول المالية، والغير مالية الموضوعة كضمانات.
- ✓ الإفصاح عن معلومات عن الأدوات المالية المركبة.

في قائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية:- الإفصاح عن عناصر الدخل، والمصروفات، والأرباح والخسائر المرتبطة والخاصة بكل صنف من أصناف الأصول، والالتزامات.

كما يتم الإفصاح كذلك عن جميع السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، ومعلومات عن محاسبة التحوط ،بما في ذلك بنود، وأدوات التحوط، والقيمة العادلة للأدوات، وكل ما يتعلق بالتدفقات النقدية المتعلقة بعمليات التحوط، والمكاسب والخسائر الناجمة عنها.

✓ الإفصاح الكمي والنوعي لجميع المعلومات المرتبطة بالمخاطر(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر التدفقات النقدية، مخاطر الفائدة) المتعرض لها والناجمة عن التعامل بالأدوات المالية. (27)

وفي الأخير بإمكاننا القول أن عملية تبني، وتطبيق المعيار IFRS 7 تتطلب تقديم معلومات كمية، ونوعية حول الأدوات المالية، وما يرتبط بها من مخاطر، ومدى تأثيرها على الوضعية المالية للمنشأة، والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية IFRSs بما في ذلك التعديلات المبرمجة،فمن الممكن أن تكون المعلومات الداخلية المستخدمة والمتاحة لأغراض إدارة المخاطر بالمنشأة ليست معدة باستخدام السياسات المحاسبية المتعارف عليها، ويجب على المنشأة أن تقوم بتجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة وملائمة لطبيعة المعلومات المقدمة،حيث نجد عموما أن هناك فئتان رئيسيتان للإفصاحات بالمعيار IFRS 7 هي:معلومات حول أهمية الأدوات المالية، ومعلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.

رابعا: معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 الإعتراف و القياس:

منذ نوفمبر 2008 ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يعمل على تغيير معايير الأدوات المالية IAS39 الأدوات المالية- القياس والإفصاح إذ قسم المشروع إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية، المرحلة الثانية: منهجية انخفاض القيمة،المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط.

فتكمن أهمية دراسة هذا المعيار في ضرورة المرور على المستجدات التي جاءت بها معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية فيما يخص الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية، ومحاسبة التحوط.

ففي نوفمبر 2012 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مسودة عرض لمشروع تعديلات محدودة للتصنيف، ومتطلبات القياس لـ IFRS 9.

في جويلية 2012 تم عقد اجتماع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الأميركيFASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وفيه أعرب الـ FASB عن قلقه إزاء سير المشروع، وفي ديسمبر 2012 قام بإصدار مسودة عرض لنموذج (مزدوج) خاص به، هو نموذج الخسارة المتوقعة للائتمان، وواصل IASB تطوير نموذجه المزدوج، و الذي يحتوي على 3 بنود رئيسية إذ قام بإصدار مسودة عرض جديدة في مارس 2013. (28)

فقد جاء المعيار IFRS9 بتعديلات تشمل نموذج محاسبة التحوط الكلي الجديدة، وتسمح بالاعتماد المبكر لعلاج التغيرات في القيمة العادلة نتيجة لامتلاك الائتمان على المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، كما اعتزم المجلس إضافة متطلبات جديدة لانخفاض قيمة الموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة، وهو ما

تم فعلا بـ 24 جويلية 2014 ، والذي يعد أهم تاريخ لإصدارات المجلس فيما يخص المعيار IFRS 9 ،فبهذا التاريخ قام المجلس باستبدال المعيار IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس بـ IFRS 9 الأدوات المالية كمعيار كامل، بما في ذلك المتطلبات التي سبق إصدارها، والتعديلات الإضافية.

إذ يتضمن المعيار متطلبات الاعتراف و القياس، انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط العام حيث تم الانتهاء من مشروع استبدال IAS39 و يحل هذا الإصدار محل جميع الإصدارات السابقة مع إلزامية تنفيذه بدءا من 01 جانفي 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر طبقا للمتطلبات المحلية. (29)

و يمكننا حصر أهم المراحل التي جاء بها المعيار IFRS9 فيما يلي:

1-المرحلة الأولى:كيف يتم تصنيف و قياس الأدوات المالية:

1-1كيف يتم القياس المبدئي للأدوات المالية:

يتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة،و في حالة الموجودات أو المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة فبالتكلفة المطفأة.

1-2 كيف يتم القياس اللاحق للأدوات المالية:

يقسم IFRS 9 جميع الأصول المالية التي هي حاليا في نطاق IAS 39 إلى 3 أصناف، التي تقاس بالتكلفة المطفأة، والتي تقاس بالقيمة العادلة (من خلال الربح والخسارة، أو من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى)، ويتم التصنيف في الوقت الذي يتم إدراج الموجودات مبدئيا،أي عندما يصبح الكيان طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة،أما فيما يخص تصنيف الالتزامات فبالقيمة العادلة،أو بالتكلفة المطفأة؛ و بالإضافة لهذا هناك إرشادات محددة لعقود الضمانات المالية،و الالتزامات لتوفير قرض بسعر فائدة السوق،والالتزامات المالية التي تنشأ عند نقل موجودات مالية ليست مؤهلة للاستبعاد،أو عندما يكون هناك مشاركة مستمرة. (30)

إذ يتم تصنيف الأصول حسب المعيار IFRS9 استنادا لنموذج أعمال المنشأة في إدارة موجوداتها المالية واستنادا لخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية وهي:

***اختبار نموذج الأعمال: Business model** يشير نموذج الأعمال إلى كيفية إدارة المنشأة لأصولها المالية من أجل توليد التدفقات النقدية أي الاستمرار في الاحتفاظ بالأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية، أو بيع الأصول المالية أو كلاهما معا فينبغي تحديد نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيف تدار الأصول المالية لتحقيق هدف أعمال معين.

***خصائص التدفقات النقدية المستقبلية:** أحد المعايير التي يتم من خلالها تصنيف الأصل المالي هو ما إذا كانت التدفقات النقدية تعبر فقط عن أصل الدين والفائدة، فتكون مؤهلة للتصنيف بالتكلفة المطفأة ، أو من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فعلى أساس كل من برنامج أعمال المنشأة، وخصائص تدفقاتها النقدية يتم تصنيف أصولها المالية. (33)

2- المرحلة الثانية:انخفاض القيمة: Impairment

خلال الأزمة المالية تم تحديد الاعتراف المتأخر لخسائر الائتمان على القروض وغيرها من الأدوات المالية، والتي اعتبرت كنقص بالمعايير المحاسبية السارية، وكجزء من IFRS 9 أدخل المجلس IASB نموذج انخفاض القيمة لتوقع الخسارة، ويتطلب مزيدا من الاعتراف وفي الوقت المناسب لخسائر الائتمان المتوقعة،، إذ يتطلب من المنشأة حسب المعيار IFRS9 أن تقوم بحساب خسائر الائتمان Credit losses من أول اعتراف بالأدوات المالية وطيلة الفترة بالخسائر المتوقعة، وقد أعلن المجلس IASB بالفعل عن نيته بإنشاء مجموعة لدعم أصحاب المصلحة في الانتقال إلى متطلبات انخفاض القيمة الجديدة.

3- المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط: Hedging

يقدم IFRS 9 نموذج إصلاح جوهري لمحاسبة التحوط مع تعزيز الإفصاح عن نشاطات إدارة المخاطر، ويمثل النموذج الجديد إجراء إصلاح كبير لمحاسبة التحوط لتتماشى المعالجة المحاسبية مع أنشطة إدارة المخاطر، وتمكين المؤسسات لتعكس بشكل أفضل هذه الأنشطة في قوائمها المالية. (34)

وعموما فمن خلال المعيار IFRS9، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمحاولة تعديل للجوانب السلبية التي تم اكتشافها عند تبني وتطبيق المعايير، فمن خلال هذا المعيار والذي تم سنه كبديل للمعيار IAS39 مستقبلا، نلاحظ التغيير في تصنيف الأصول والتي أصبحت تصنف إلى ثلاث أصناف رئيسية وليست أربعة أصناف كما كانت بالمعيار IAS39، كما تم فتح المجال لتطبيق محاسبة التحوط على مدى أوسع مما كان بالمعيار IAS39.

فيمكننا القول أن المجلس يسعى دوما لتحسين سبل القياس والاعتراف عن الأدوات المالية والمحاسبة عن تغطية المخاطر بالمنشآت.

المحور الثالث: أهداف وأهمية اعتماد المعايير المحاسبية والمالية الدولية لمحاسبة التحوط

بعد تبيان مختلف المعايير المحاسبية وكيفية تطبيقها والتي جاءت لتقديم شفافية ومصداقية أكبر بالقوائم المالية المدرجة من قبل المؤسسات الاقتصادية فالملاحظ أن كلا من المعيارين IAS 32 و IAS 39، وكذا معياري التقرير المالي IFRS7 وIFRS9 قد قدمت لمستخدمي القوائم المالية كل ما يتعلق بالتعامل بالأدوات المالية

من أساليب عرض، اعتراف، قياس،فإفصاح محاسبي إذ يسعى IASB دوما لإدخال تعديلات جديدة ومستمرة كالمعيار IFRS 9 أكبر دليل على جهود المجلس المتواصلة في سن معايير من شأنها الإلمام بكافة مستجدات التعامل بالأدوات المالية ومحاسبة التحوط، فلكل معيار أهميته وثقله فيما يخص الأدوات المالية، والمحاسبة عن تغطية المخاطر المرتبطة بها.

1- الغاية من تبني المعيار IAS32:

يمكن المعيار IAS 32 مستخدمي القوائم المالية من تعزيز فهمهم لمدلول الميزانية العمومية Balance- sheet،إذ يصف متطلبات عرض الأدوات االمالية في الميزانية،و كذا الأدوات المالية التي لا تندرج في الميزانية، ما يساهم في تسهيل معرفة الوضع المالي للمنشأة،و أدائها إضافة للتدفقات النقدية، مبالغها وتوقيتها، ويمكننا حصر أهداف المعيار فيما يلي:

✓ عرض الأدوات المالية كالتزام أو أداة حق ملكية بما في ذلك متى يجب أن تعرض الأداة المالية كالتزام مالي أو أداة حق ملكية من قبل الجهة المصدرة (المؤسسة).

✓ كيف يتم فصل (Separate) وتقديم مكونات الأدوات المالية المركبة التي تحتوي على كل من الالتزام و أداة حق الملكية.

✓ المعالجة المحاسبية لأدوات حقوق الملكية المعاد شرائها " أسهم الخزينة ".

✓ عرض الفوائد، أرباح الأسهم المكاسب والخسائر المتعلقة بالأدوات المالية.

✓ الظروف التي ينبغي فيها إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم.

إذ يكمل IAS 32 متطلبات الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية الواردة في المعيار IAS39 ومتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بالمعيار IFRS7.

2- الغاية من تبني المعيار IAS39:

وضع المعيار IAS 39 أسس للاعتراف و قياس الأدوات المالية، وزاد من التوجه نحو استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية ولاسيما في جانب الأصول المالية للميزانية، وتتجلى أهمية المعيار في تبنيه لسياسات الاعتراف والقياس فيما يلي: (35)

✓ متى يجب الاعتراف المبدئي بالأصول، والالتزامات المالية بالميزانية العمومية.

✓ متى يجب استبعاد، أو التوقف عن الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بالميزانية العمومية.

✓ كيف يجب أن تصنف الأصول أو الالتزامات المالية في فئة من فئات الأصول أو الالتزامات المالية.
✓ كيف ينبغي قياس الأصول أو الالتزامات.
✓ كيف ينبغي الاعتراف بالأرباح والخسائر على الأصول والالتزامات المالية في قائمة الدخل،أو كبند منفصل من أدوات حقوق الملكية.
✓ متى تتأهل الأدوات المالية، والبنود للتحوط ، وكيف تتم محاسبة التحوط ، ومتى يجب التوقف عنها.

3- الغاية من تبني المعيار IFRS7:

جاء المعيار IFRS 7 بمتطلبات الإفصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية، فقد مكن متخذي القرار من تقييم كل من:- الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمؤسسة الاقتصادية.

✓ طبيعة المخاطر بالأدوات المالية،و كيفية إدارتها.

4- الغاية من تبني المعيار IFRS9:

إضافة لـما جاء في المعيار IAS39، وأهميته، فالمعيار IFRS 9 جاء ليتماشى مع مستجدات التطبيق من قبل المؤسسات فيما يخص عمليتي القياس، والاعتراف المحاسبي، حيث جاء للقضاء على الثغرات التي اكتشفت بعد الأزمة المالية الأخيرة، والمساهمة في تحسين أساليب الاعتراف والقياس المحاسبي، والزيادة في شفافية ومصداقية القوائم المالية، ومستوى التحكم فيها .

الخاتمة

تندرج أهمية المعايير المحاسبية والمالية الدولية عن محاسبة التحوط عند الممارسة بإضفائها لمفهوم الحوكمة من خلال سعيها الدائم لبسط أكبر شفافية ومصداقية ممكنة لفائدة مستخدمي القوائم المالية، وعموما قد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بسن وتفعيل قواعد وقوانين أكثر صرامة وتوجيها لاستخدام محاسبة التحوط ما يقلص من نسبة التلاعب ويزيد من فعالية التحكم في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي وذلك من خلال:

✓ توجيه معدي القوائم المالية في كيفية عرض الأدوات المالية وكل ما يرتبط بها من عناصر وتدفقات نقدية وغيرها من خلال المعيار المحاسبي الدولي ias32.

✓ تحديد كيفية الاعتراف والإفصاح عن الأرباح والخسائر الناجمة عن سياسات تغطية المخاطر بالمنشأة من خلال المعيارين:المعيار المحاسبي الدولي ias39، ومعيار التقرير المالي الدولي ifrs7.

- ✓ توجيه المستخدمين للحدود المسموح فيها بالخضوع لمحاسبة التحوط بما يتماشى مع آفاقها المستقبلية ومتى يتم التوقف عنها من خلال المعيارين: المعيار المحاسبي الدولي ias39 ومعيار التقرير المالي الدولي ifrs9.
- ✓ توجيه عمليتي القياس والإفصاح عن السياسات المتبعة في التحوط ضد المخاطر المحتملة من خلال المعايير: المعيار المحاسبي الدوليias39، معيار التقرير المالي الدولي ifrs9 ،معيار التقرير المالي الدوليifrs7
- ✓ توجيه كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات تغطية المخاطر المختلفة من خلال المعيارين:المعيار المحاسبي الدولي ias39 و معيار التقرير المالي الدولي ifrs9.
- ✓ تحديد مدى فعالية إستراتيجيات التحوط المتبعة، وكذا تحديد عدم الفعالية الممكنة للتحوط من خلال المعيارين:المعيار المحاسبي الدولي ias39 ومعيار التقرير المالي الدولي ifrs9.
- ✓ العمل على التعيين والتوثيق الرسمي لعلاقات محاسبة التحوط من خلال المعيارين:المعيار المحاسبي الدولي ias39 ومعيار التقرير المالي الدولي ifrs9.
- ✓ العمل على تحقيق توليفة بين إستراتيجيات التحوط بالمنشآت ومحاسبة التحوط.

المراجع

1. د.خالد جمال الجعارات: معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007، إثراء للنشر والتوزيع،مكتبة الجامعة الشارقة،عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص:289.

2. حسين عبد الجليل آل غزوي: المعايير المحاسبية الدولية International accounting standards، أطروحة دكتوراه،الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد-قسم المحاسبة،2011، ص:.34

3.Ouvrage instrument financiers, France, 23/07/2006, P :18.

4. Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik,Christophe Perignon : Marchés financiers « Gestion de portefeuille et des risques, 5 éme Edition, Dunod ,Paris, 2009, P:244.

6. Yves Simon et Samir Mannai : Techniques Financières Internationales, 7eme Edition Economica, Paris, 2001, P :35.

7. Halifax Investment Services Limited: ''Futures Contracts and Options Contracts'', Product Disclosure Statement, Australian Financial Services Licence No 225973, 28th September 2012, PP:13.

8. Bertrand Jacquillat et autres : Marchés Financiers, Op-cit ,P:248.

9.Sunil Parames Waran : Fundamentals of financial instruments "An Introduction to stocks,Bonds, Foreign Exchange and derivatives, Wiley Finance,Asia,2011, PP:509-510.

10. طارق عبد العال حماد: المحاسبة عن القيمة العادلة (المدخل الحديث في المحاسبة)، كلية التجارة-جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، 2004، ص-ص:104-107.

11.Ralph Tiffin : The Complete guide of international financial reporting standards includings IAS and interpretations, Second edition, Thorogood, London, 2005, P :151.

12.Ibid, P :151.

13. طارق عبد العال حماد: المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، كلية التجارة- جامعة عين الشمس، 2001، ص- ص:5-7.

14.Hennie Van Greuning : International financial reporting standards a pratical guide, Fourth edition, The international bank for reconstruction and development (The World Bank),Library of congress-Washington, 2006, P:262.

15.Robert Oberth : Normes internationale de comptabilité et d'information financière, le petit Ifrs 2006/2007, Paris,2006,P :23.

16.IASCF : International accounting standards 32 financial instruments presentation, this version includes amendments resulting from ifrs issued up to December 2008,P:1558-IN13.

17.Abbas Ali Mirza & Magnus Orrell & Graham J.Holt: Ifrs practical implementation guide and work book, Second edition, John wiley & Sons, Hoboken-New Jersey-United States of America and Canada, 2008, P : 230.

18. محمد أبو نصار و جمعة حميدات: معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، مطابع الدستور التجارية – المملكة الأردنية الهاشمية، عمان- الأردن، 2008،ص:.537

19. www.bdointernational.com,''BDO:Ifrs at glance ias 32 financial instruments presentation-at 01 july 2013'',At 02/01/2014,23:06.

20. Abbas Ali Mirza & Magnus Orrell & Graham J.Holt: Ifrs practical implementation guide and work book, Op-cit, PP : 244-243.

21. محمد أبو نصار و جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره،ص ص:638-639.

23. نفس المرجع، ص : 278.

24. حازم الخطيب و ظاهر شاهر القشي: توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة و الدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية،2004، مشترك، ص : 20.

25. د.خالد جمال الجعارات: معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007، مرجع سبق ذكره، ص : 280.

26. محمد أبو نصار و جمعة حميدات: معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره،ص ص:635-656.

27. طارق عبد العال حماد: المحاسبة عن القيمة العادلة (المدخل الحديث في المحاسبة)، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

28. IFRS '' International financial reporting standards: technical summary ias financial instruments recognition and measurement, as issued at 1 january 2012 includes, ifrss with an effective date after January 2012 but not the ifrss they will replace.

29. خالد جمال الجعارات: معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007، مرجع سبق ذكره، ص ص:301-310.

30. KPMG's ; Andrew Vials :IFRS news letter « Financial instrument », The future of IFRS financial instruments accounting ''we are surprised by the IASB's decision to make application of the general hedging model in IFRS 9 optional for an indefinite period of time having two different hedge accounting models in practice is not ideal '', Issue11, April 2013, P:2.

31.www.iasplus: Ifrs 9 financial instruments, On 02 September 2014, At 0:13.

32. BDO international : Ifrs financial instruments, As at 1 January 2014,P:2.

33. (IASB) IFRS Foundation : Project summary-Ifrs9 financial instruments, July 2014, P-P :8-10.

34.www.ifrs.org: Ifrs financial instruments replacement of Ias 39, On 05/09/2014, At 11:47.

35.Abbas Ali Mirza & Magnus Orrell & Graham J.Holt: Ifrs practical implementation guide and work book, Op-cit, P : 236.